

وهو التقليل الذي كان في حيز الوجود وقت في الوسط من غير
 جلاله وقد كان في الوجود الملائحة لا يكون في اول الكلمة ولا يكون
 في اول حرف منها ولا يكون في آخرها في اعادة المعنى حتى
 يجعل على الفرض المقتضى وهو ان يظن ان عدم امكان حمل
 على الفرض المعنى في بعد ظهوره مع ما في ذلك من استبعاد
 الفعل وان فيه من حيزه بل هو ان زال ولا يتفاعل بينهما
 بدخول وان من مصدر ان يخرج في اواخر الجملة ان ذلك منها
 يجوز ان يثبت الكل ويستعمل في الفعل في احوالها
 بان يخرج وان تجوز بعضهم الحان اهلوا لعدم التصديق في الوجود
 وقد ذكرا في الحان الازاي والذات والحق والصدق الطمان والظن
 والسياسة كلها ان يخرج على المشهور فانها في الوجود بالاضافة
 في عدم نسبة ان تلت من ان يكون على احد المعاديين بالاصالة
 وحاصل الامر في الاضافة قلت موقوف الاصل بجزءه عن الزيادة كدخوله
 في قوله لا يورثه كدخوله في حيزه او كدخوله استحقاقه فلا يورثه
 الا لامان في الحان المصنفين وتوافق الازاي فيها فانا في هذا
 فانه بحث شريف وضبط لطيف **فصل** في هذا فصل وهو قوله
 مصدر بمعنى الفاعل وفيه الازاي بين الفعلين من الكلام
 ان ما قبل

انما كان

ان ما قبل تقديم الازاي وما بعده بيان في الاشتقاق الذي هو
 بعض الكلمات ما في ذلك من طرق والكلمات طرف المصنفين
 بالوجود التي اشتقت اليه الى الازاي من المصدر بخطتها
 ولتخرج في حيزها وفيه شبهة على اصالة المصدر في الاشتقاق لمن يظن
 ان يعلم ان ذلك في مصدر لا يكون اذ مصدر مشتق من الازاي فحقا
 الفرقين وهي اي تلك الوجود ستة الماء والمصباح والامر والزمي
 واهم الفاعل والمفعول اعلم ان المشتق من المصدر زمان فعل واهم
 فاشقاق الفعل في حيز العين في فعل واشقاق الازاي في الوجود
 احد هما المعنى مصدرية كانت لوزمانية او لشيء وانما في الازاي
 مرية او لظن او لآلية الياه تصفية كانت لوزنية ثم لآلية
 المصباح ما في ذلك من الماء وسائر المتعلقة في معنى في الوجود والاضافة
 وتاليه والجد المطبق والمنسوق والامر والزمي ما في ذلك من المصباح
 بزيادة ما ولد من ولم ولما والامر ولا التي بعده عليه وليا اشقاق
 المن من اسم الفاعل والصفة المشبهة وصف الفاعل والاسم المفعول
 واهم التفصيل مشتقات من المصباح على الازاي بالوجود في حيزها
 الازمنة المنكبة في حيزها لان او في الامر وارتباطها
 العائبة والمخاطبة في حيزها وارتباطها بانها على

Copyright © King Saud University